

بعث التنمية المستدامة في دول الجنوب
(قراءة في استراتيجية المؤسسات النقدية والمالية الدولية)

الأستاذ : بن عبد الفتاح دحمان *

تتميز المجتمعات الفقيرة بمجموعة من المساوئ على مختلف الأصعدة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية ، ولذلك أصبحت عملية تجاوز الفقر تحدياً أمام المجتمعات المتخلفة ذاتها ، وكذلك في سياسات واستراتيجيات المجتمع الدولي؛ لغرض تحقيق الرفاهية التي لا تستديم مع مضي الزمن ومن آثار الفقر ما يلي:

□ اتسام حياة الفقراء بانعدام الحيلة ، وعدم القدرة على التعبير؛ مما يحد من قدرتهم على الاختيار، ويحدد نوعية تعاملهم مع أرباب العمل والأسواق والدولة.

□ الخوف من المستقبل ؛ كما جاء على لسان أحد الفقراء الروس: إن الفقير في كل يوم يخاف من اليوم التالي ؛ أي فقدان الأمل في الحياة ؛ وهو ما يتبين من استنادنا لقول إحدى البلغاريات الفقيرات: أن تعيش يوم بيوم دون مال ولا أمل فذلك هو الفقر وهذا ما يُمكن أن تعزى له معدلات التزايد السكانية المرتفعة في المجتمعات الفقيرة بغية أن يكون في المولود الجديد أمل.

□ الخيارات المتاحة للفقراء تعد محدودة للغاية؛ ناهيك عن عدم قدرتهم على إسماع صوتهم للغير أو التأثير فيما يجري لهم ؛ فالموارد

* أستاذ مساعد مكلف بالدروس ، (قسم العلوم التجارية) ، جامعة أدرار - الجزائر .

المحدودة تجبر الفقراء على التفكير في إطار آفاق قصيرة المدى، وهو ما يُستنتج من تصريح مجموعة من شباب الإكوادور: لا يمكنك التفكير في المستقبل؛ لأنك لا تستطيع إلا أن ترى كيف تعيش الحاضر.

□ نقص أو انعدام الثقة بالنفس يعد إحدى النتائج البارزة للفقير ومن أبرز وأخطر آثاره؛ إذ يؤدي إلى الإساءة للمصدر والتعلق والارتباط بالآخر، وانتشار روح الاحتقار والإساءة بين أفراد المجتمع الفقير؛ وبالتالي علاقات اجتماعية معقدة يغيب فيها السلام والاستقرار السياسي لتتميز بالحروب والخلافات المستمرة، مما ينتج عن ذلك عدم القدرة على الانتظام والاتفاق، وانتشار سلوك الوفاء للآخر أكثر من الوفاء للواقع؛ وقد عبر عن ذلك الرجل الأوزبكستاني الفقير بقوله: إن الكلب لا يخون صاحبه.

□ نقص المناهج والطرق التعليمية المتطورة والواضحة والمراعية لظروف المجتمع ناهيك عن توفير الرعاية الصحية؛ وبالتالي الافتقار إلى الحماية الفكرية والجسدية وراحة البال، إضافة إلى الحرمان وعدم فهم الواقع وانتشار معلومات وثقافات الآخر في مجتمع الفقراء؛ مما يؤدي بهؤلاء إلى رؤية أن التطور والخروج من بوتقة الفقر، يتوقف على ذلك المعبر (ثقافة الأسناد : بن عبد الفتاح دحمان الآخر) فقط.

□ هيمنة أسلوب الفساد وانتشار مظاهر الضعف الإداري على مستوى المؤسسات والإدارات الحكومية وقد يمس هذا الفساد السياسات الحكومية مما يتولد عنه أرباحاً لأفراد قلائل في المجتمع من ذوي المصالح الخاصة، وكذا سوء تخصيص الأموال العامة وافتقار الشفافية الاقتصادية وعدم ديمقراطية المالية العامة، إضافة إلى اللاتناسق على مستوى النظم التشريعية.

تواجه اقتصاديات دول الجنوب منذ حقبة تاريخية بعيدة عدة عوائق لتحقيق التنمية المستدامة ، وقد رسم المجتمع الدولي في أهداف الألفية للتنمية التي أقرتها 189 بلد في قمة الأمم المتحدة في سبتمبر 2000 الهدف الأساسي التالي: " خفض نسبة الناس الذين يقل دخلهم عن دولار واحد بمقدار النصف في الفترة من 1990 إلى 2015 " وبدأ المجتمع الدولي يهتم حقيقة باستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء باعتبارها تحدياً فرض ذاته إذ:

□ تحركت منظمة الأمم المتحدة والمانحون الثنائون والمؤسسات المالية الدولية جميعاً لتنسيق برامج مساعداتهم لدعم تخفيض أعداد الفقراء وتحقيق أهداف ألفية التنمية.

□ إعلان البنك الدولي لإطار عمل التنمية الشاملة الذي يؤكد ترابط كل عناصر التنمية وأهمية الملكية القطرية في برامج أعمال التنمية.

□ قرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن تستند برامجها المتعلقة بتخفيف عبء الدين والإقراض التسهيلي إلى وثائق استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء التي أعدتها البلدان المنخفضة الدخل بمشاركة جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

□ استبدال صندوق النقد الدولي لتسهيل التصحيح الهيكلي المعزز بتسهيل تخفيض أعداد الفقراء وتحقيق النمو، الذي جعل من تخفيض أعداد الفقراء هدفاً صريحاً له.

□ دعم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لتخفيف أعمق وأسرع للديون، وتعزيز الرابطة بين تخفيف عبء الديون وتخفيض أعداد الفقراء.

□ في إطار برنامج الأمم المتحدة تمت صياغة مقياس مركب للرفاهية يطلق عليه مؤشر التنمية البشرية إذ يُحسب على أساس المتوسط الحسابي لإنجازات بلد ما في الثلاثة أبعاد التالية :

- 1- طول العمر (متوسط العمر المتوقع عند الميلاد)
 - 2- الحصول على التعليم (تركيبية تجمع بين معدل إلمام الكبار بالقراءة والكتابة ونسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي).
 - 3- مستويات المعيشة (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولارات على أساس تكافؤ القوة الشرائية) ⁽¹⁾.
- وسنتعرض لهذا الموضوع وفقاً للعناصر التالية:

أولاً : الأهداف السبع للتنمية الدولية.

ثانياً : آلية تسهيل النمو وتخفيض أعداد الفقراء.

ثالثاً : مزايا اعتماد المشاركة في صياغة الاستراتيجية.

رابعاً : تحديات تنفيذ استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء.

خامساً : المديونية وتحقيق التنمية.

سادساً : المساعدات المالية وتحقيق التنمية.

سابعاً : استنتاجات.

أولاً : الأهداف السبع للتنمية الدولية:

نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقريراً بعنوان " تشكيل القرن الحادي والعشرين: دور التعاون من أجل التنمية " اختارت فيه سبعة

أهداف للتنمية استمدتها من الاتفاقيات والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة خلال النصف الأول من التسعينيات وقد وصف "ميشيل كامديسو" في الكلمة التي ألقاها أمام الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام 1999 ؛ بصفته آنذاك الرئيس التنفيذي لصندوق النقد الدولي تلك الأهداف بأنها "سبعة تعهدات للتنمية المستدامة".⁽²⁾

صدر أول تقرير مشترك بين هيئة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الدولية تحت عنوان "عالم أكثر تحسناً للجميع"؛ يسلط الضوء على موضوع الفقر على اعتبار أنه أكبر تحد يواجه المجتمع الدولي، إذ خصص البنك الدولي تقريره عن التنمية في العالم لعام 2001/2000 لموضوع "مواجهة الفقر"، وتشير البيانات إلى أن حوالي 2.8 مليار شخص يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، رغم معدلات النمو المرتفعة التي تم تحقيقها في الدول النامية خلال عقد التسعينات ؛ الأمر الذي يوضح مدى التحدي الذي يمثلته الفقر للعالم.⁽³⁾

أصبحت برامج إقراض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي توجه جهودها لمواجهة الفقر الذي تشتكيه الدول النامية منخفضة الدخل وهذا بهدف المساعدة على ترسيخ وتثبيت استراتيجيات تخفيض الفقر، كما هو الحال في المبادرة المخصصة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل، ويلاحظ أيضاً أن المنظمات الدولية السابقة الذكر التي اشتركت في إعداد التقرير حول الفقر قد أعادت تأكيدها بالالتزام بالأهداف الدولية للتنمية ومحاربة الفقر التي تمت صياغتها خلال عقد التسعينات، وتشمل هذه الأهداف سبعة محاور رئيسية لمواجهة ومعالجة الجوانب الرئيسية للفقر.⁽⁴⁾

- 1- إنقاص نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع بمعدل النصف خلال الفترة 1990 إلى 2015.
- 2- إلحاق جميع الأطفال بالتعليم الابتدائي قبل حلول 2015.
- 3- التقدم نحو هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة عن طريق إزالة التفاوت بينهما في التعليم الابتدائي، والثانوي قبل حلول 2015.
- 4- إنقاص معدلات وفيات الأطفال الرضع بنسبة الثلثين خلال الفترة من 1990 إلى 2015.
- 5- إنقاص معدلات الوفيات أثناء الولادة بنسبة ثلاثة أرباع خلال الفترة من 1990 إلى 2015.
- 6- توصيل خدمات الصحة الإنجابية لكل من يحتاجها قبل حلول ميعاد 2015.
- 7- تنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية قادرة على الاستمرار حتى عام 2015، حتى يمكن عكس اتجاه الخسارة في الموارد البيئية حتى عام 2015 .

إلا أن الشيء الذي يجب أن لا نغفله هو أن بلوغ الأهداف يتوقف على مدى الأهمية التي نوليها بداية للطرف الذي يعاني من الفقر، والذي ستقدم له الوصفة العلاجية بعناصرها المذكورة آنفاً؛ هذا يعني أن نقطة الانطلاق هي تمكين الفقراء من أسباب القوة، وذلك بتوفير الفرص أمامهم وكذا حماية حقوقهم وتمكينهم من تنظيم أنفسهم وإخضاع الحكومات للمساءلة، كما أن على اقتصاديات الدول النامية لتخفيض أعداد فقرائها أن تسعى لتحقيق النمو الاقتصادي _ زيادة مستمرة في نصيب الفرد من الدخل

الحقيقي، وخلق فرص تدر دخلاً للفقراء وإتاحة فرص أكبر للفقراء للاستفادة من الموارد والأصول القابلة للاستمرار _ وهذا الأمر لا يتأتى إلا بسياسات اقتصادية سليمة ومتوازنة.

كما أن للدول مرتفعة الدخل إسهام في تخفيض حدة الفقر، وذلك بالقيام بتخفيض الرسوم الجمركية وغيرها من الحواجز التي تعوق السلع الواردة من الدول النامية والمصدرة للدول المتقدمة، كما أن تقديم المزيد من الدعم والمساعدات قد يكون له نوعاً من الأثر الإيجابي لتحريك وإنعاش فعالية الهيكل الاقتصادي لاسيما بالنسبة للاقتصاديات التي تستعمل الموارد المالية بكفاءة وفعالية ، وقد استهدفت معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تقديم مساعدات بنسبة 0.7% من إجمالي ناتجها المحلي، كما أنه من شأن تخفيف عبء ديون الدول الفقيرة المثقلة بالديون الإسهام في تحريك اقتصادياتها وتخفيف حدة الفقر. (5)

ثانياً :آلية تسهيل النمو وتخفيض أعداد الفقراء:

أنشأ صندوق النقد الدولي تسهيلاتاً إقراضياً جديداً للدول منخفضة الدخل؛ هو تسهيل النمو وتخفيض أعداد الفقراء سنة 1999 ليخلف تسهيل التكيف الهيكلي المعزز⁽⁶⁾، ويتجه التسهيل الجديد مباشرة إلى مساندة استراتيجيات الدول لتخفيض أعداد الفقراء، ولهذا التسهيل آثار مهمة على تصميم البرامج التي يساندها صندوق النقد الدولي في البلدان منخفضة الدخل، ذلك أن الاهتمام بالنمو وتقليل الفقر سيؤثر بشكل مباشر على خيارات السياسات، وكذلك على سرعة وتتابع التنفيذ وسيكون للحكومة الصادرة في تحديد الخطة. (7)

أما المكونات الأساسية للبرنامج بدءاً بالتشخيص حتى تصميم مؤشرات المراقبة فستكون محل تشاور عام على نطاق واسع. تضم التغيرات المهمة والمتوقعة في التحول من تسهيل التصحيح الهيكلي المعزز إلى تسهيل النمو وتخفيض أعداد الفقراء" ما يلي: (8)

* ميزانيات أكثر مراعاة للفقراء والنمو:

إن نصيحة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ستركز على الاهتمام بإعادة توجه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات الاجتماعية، والبنية التحتية الأساسية، والنشاطات الأخرى التي تساعد الفقراء على المشاركة بشكل أكبر في إنجازات بلدهم في النمو الاقتصادي والاستفادة من هذا النمو. كما أن تحسين كفاءة وأهداف الإنفاق العام ستحظى بالاهتمام إلى جانب فرض الإصلاح الضريبي الذي يُمكن في الوقت نفسه من تحسين الكفاءة والعدالة المالية.

* مرونة أكبر في الأهداف:

سيسعى صندوق النقد الدولي جاهداً لتوفير مساعدات مالية إضافية للبلدان الجيدة الصياغة والجيدة التنفيذ لاستراتيجيتها، والتي تحتاج إلى المزيد من الأموال لتنفيذها، ويجب أن تقدم المساعدات بشروط ميسرة جداً بحيث لا تضيف أعباء جديدة لعبء ديون تلك البلدان. أما الحدود الموضوعية على عجز الميزانيات وفق البرامج المساندة لتسهيل النمو وتخفيض أعداد الفقراء فسوف تستوعب هذه الموارد الإضافية.

* مزيد من الاهتمام بتحسين إدارة الموارد العامة:

إن نجاح برامج مكافحة الفقر المصممة والموجهة بعناية مرتبط بما تسطره الحكومة من أنظمة لتضمن عدم الضياع والتبذير والإسراف في استعمال الأموال، لذلك فمن المتوقع أن يبرز بشكل واضح في برامج "تسهيل النمو وتخفيض أعداد الفقراء" آليات فعالة لمتابعة ومراقبة الإنفاق الحكومي على كافة المستويات مع مساهلة عامة أكبر.

* حماية الفقراء أثناء التكيف والإصلاح:

تؤدي إجراءات التكيف الاقتصادي الكلي أو الإصلاحات الهيكلية المسطرة للمدى الطويل لغرض تعزيز النمو وتخفيض أعداد الفقراء أحياناً إلى بعض الآثار السلبية على بعض الجماعات الفقيرة على المدى القصير، مما يقتضي وضع سياسات تعالج الآثار الاجتماعية المحتملة لبرامج الإصلاح، وأن تشتمل على الإجراءات للتخفيف من أي آثار سيئة، وسيتعاون خبراء صندوق النقد والبنك الدوليين مع الحكومات لتحديد الأوضاع التي تكون فيها تلك الإجراءات ضرورية وإضافتها في برامج البلدان.

* مشروطة انتقائية بشكل أكبر:

كانت برامج تسهيل التصحيح الهيكلي المعزز عادة تجعل صرف القروض مشروطاً بمجموعة واسعة من الإصلاحات الهيكلية، أما المشروطة وفق "تسهيل النمو وتخفيض أعداد الفقراء" فستهتم خاصة بشكل أكبر بالإجراءات النقدية والمالية و التنظيمية الموضحة بوثيقة استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء، للبلد المعني باعتبارها بالغة الأهمية للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو والإدارة الناجحة للموارد العامة.

إن جوهر استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء؛ هو إيجاد ارتباط مباشر بين المساعدات الميسرة (المنح والقروض المدعومة) التي يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذلك تخفيف الديون وفق "مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون" وبين التنمية وتنفيذ استراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء الوطنية، وهي الاستراتيجيات التي سيتم إعدادها بمعرفة السلطات في الدول المعنية مع تشاور أشمل مع المجتمع الدولي، وتوضع ضمن "وثائق استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء" ويجب أن تكون الاستراتيجيات شاملة بشكل كاف (البرامج ذات الأولوية المناهضة للفقراء، البرامج الاجتماعية الأخرى، الإصلاحات النظامية والهيكلية، السياسات الاقتصادية الكلية في إطار مترابط ومتكامل) مما يوفر الأساس لبرامج المساعدات سواء للصندوق أو البنك الدوليين، اللذين يقرران ما إن كانت استراتيجيات الدولة تفي بالغرض أم لا، وكذا للشركاء الآخرين في التنمية بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الأخرى والمانحين الثنائيين، وأهم الملامح الرئيسية لهذه السياسة هي : (9)

□ وضوح وشفافية أكثر للسياسات ؛ حيث يكون زمامها في يد الدولة نفسها، في حين تلعب المؤسسات المالية الدولية والمانحون الآخرون دوراً نشيطاً ومساعداً.

□ خصوصية الاستراتيجية ؛ أي تفهم طبيعة وأسباب الفقر في كل دولة، ونظراً لأن الفقراء هم غالباً ما يكونون خير محدد لأولويات العمل، فإن الاستراتيجية ترى وجوب أن تؤخذ مشورة المجتمع موضوع الاستراتيجية.

□ التشاور الواسع الذي يجب أن يساعد على بناء إحساس أوسع وأقوى بملكية البلد لاستراتيجيته، فالمشاورات وسيلة لتحسين الرصيد والمساءلة في التنفيذ.

□ تعد المراقبة والمساءلة ذات أهمية لما تنصب على إدارة الموارد العامة ، فالتبذير والفساد، والرقابة غير المجدية على الإنفاق العام من العوامل الرئيسية وراء الحالة المزرية للخدمات العامة في الدول منخفضة الدخل، إذ لابد من القيام بإجراءات لمعالجة هذه المشكلات لاستمرار الدعم السياسي الضروري للمعونات وكذا التخفيف من عبء الديون وتحقيق نوعاً من العدالة بين دافعي الضرائب في الدول المانحة.

□ من المحتمل أن يكون للفقر المتجذر والنمو البطيء العديد من الأسباب المشتركة ولذا فإن تحقيق نمو اقتصادي أسرع أمر ضروري لتخفيض أعداد الفقراء بصفة مستديمة في البلدان الفقيرة، ويتوقع من الاستراتيجية أن تعكس هذه الحقيقة وأن تستهدف التغيرات النظامية وتغيير السياسات بما يمكن الفقراء من المشاركة بشكل أكمل في تحقيق النمو الاقتصادي لبلادهم والاستفادة من ذلك .

□ تؤكد سياسة " وثائق استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء" على أن أي استراتيجية جيدة لتخفيض أعداد الفقراء يجب أن تضع مؤشرات يمكن استخدامها لمتابعة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، إذ أن مؤشرات النتائج يمكن أن توضح أين يتطلب الأمر تصحيحاً في تصميم السياسات أو الدعم الخارجي، كما أنها توفر المعايير التي يمكن أن يستخدمها المواطنون لمساءلة الحكومات عن تنفيذ سياستها.

كما أن سياسة " وثنائق استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء " تتطلب تغييراً في الطريقة التي يقدم بها صندوق النقد الدولي ووكالات التنمية الدعم الضروري للبلدان وباختصار فإن شركاء التنمية يجب أن يتخلوا عن دور القيادة لسلطات البلد؛ أي يجب على شركاء التنمية أن يكونوا أكثر استعداداً لتقديم النصيحة والمساعدة الفنية بسبل تعزز الحوار وتساند الرؤية الإنمائية للحكومة. وهذا بدوره يعني أن وكالات ومؤسسات التنمية يجب أن تكون مستعدة لطرح خيارات السياسات المتاحة للبلد، ولكنها يجب أن تدرك أن تقييم بدائل الخيارات والعمل بها إنما هو من مسؤولية سلطات البلد.

ومع أنه لا يوجد مخطط أصلي أو نمط وحيد لبرنامج التنمية حسب وثنائق استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء، إلا أنها تشترك في أربعة عناصر رئيسية : (10)

1- وصف للعملية المستخدمة في إعدادها والقائمة على المشاركة،

2- تشخيص الفقر؛ ويشمل ذلك تحديد العقبات التي تعوق تخفيض أعداد الفقراء وتحقيق النمو،

3- الأهداف والمؤشرات (مثل معدلات النمو السنوي أو الالتحاق بالتعليم الابتدائي) وأنظمة الرقابة المستندة إلى تشخيص الفقر.

4- الأعمال العامة ذات الأولوية التي تلتزم البلدان باتخاذها في إطار قيود محددة للميزانية لتحقيق الأهداف المدرجة بوثيقة استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء .

ثالثاً :مزايا اعتماد المشاركة في صياغة الاستراتيجية

بدأ صانعو السياسات عند صياغتهم لاستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء يستشيرون الفقراء مباشرة عن طريق تقييم الفقر من خلال المشاركة، إذ يصمم الحوار على مستوى وطني يمتد جهده من القاع إلى القمة ؛ فأولاً على مستوى البلديات ثم على المستوى الإقليمي وأخيراً على المستوى القومي كما حدث في " بوليفيا " التي قامت بصياغة خطة من أربعة محاور لتحقيق النمو المستدام والتنمية الاجتماعية، إذ غطت المناقشة أربعة موضوعات:

- ☐ أسباب الفقر .
- ☐ آليات تخصيص موارد مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة
المنقطة بالديون
- ☐ مشاركة المواطنين في الرقابة على استخدام موارد تخفيف عبء الديون بموجب المبادرة .
- ☐ متابعة الحوار القومي وتجديده دورياً .

ووجهت الاستنتاجات التي تم التوصل إليها للحكومة لتقوم بصياغتها وثيقة استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء ، وبعد موافقة مجلس وزراء " بوليفيا " على المشروع في فبراير 2001 نوقشت الوثيقة على مستوى الرأي العام وتم تنقيحها في مجالات قليلة - خاصة ما تعلق بالسكان المحليين والمساواة بين الجنسين وقضايا البيئة - استناداً إلى منطق التغذية العكسية (11).

كما توصل المشاركون في الحوار إلى اتفاق على عدد من القضايا أهمها:

- إن تحقيق المزيد من اللامركزية يعد أمراً ضرورياً ، وهذا يستلزم مزيداً من المسؤولية للبلديات والمجتمعات المحلية .
 - أن تتولى الكنيسة الكاثوليكية باعتبارها أكثر مؤسسات "بوليفيا" جدارة بالثقة زمام القيادة بتنظيم المجتمع المدني لممارسة الرقابة الاجتماعية .
 - إن الحديث مع أصحاب المصلحة وإقناعهم والعمل معهم أمر ضروري لصياغة السياسات الاجتماعية وتطبيقها ، وهكذا ينبغي إضفاء طابع مؤسسي على عملية الحوار القومي .
 - رغم أن عملية إعداد وثيقة استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء اعتمدت على الشورى وتم توزيعها على نطاق واسع ، فإن إعدادها الفعلي كان منوطاً بالمهنيين التابعين للحكومة.⁽¹²⁾
- وقد استهدفت وثيقة استراتيجية " بوليفيا " لتخفيض أعداد الفقراء أهدافاً متوسطة وطويلة الأجل (2005 و 2010 و 2015) وبحلول عام 2015 فإن الخطة تستهدف تحقيق الأهداف الاجتماعية التالية:⁽¹³⁾
- الحد من تفشي الفقر من 63 % إلى 41 % ،
 - تخفيض تفشي الفقر المدقع بمقدار النصف أي من 36% إلى 17% ،
 - زيادة العمر المتوقع عند المولد من 62 إلى 69 سنة ،
 - خفض وفيات الأطفال الرضع من 67 إلى 40 لكل 100 ألف ولادة ،
 - خفض وفيات الأمهات من 390 إلى 200 لكل 100 ألف ولادة ،
 - تحقيق زيادات كبيرة في معدلات الالتحاق بالمدارس واستكمال الدراسة،

- تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي قدره 05% في 2003 و 05,5% في 2008 مقابل معدل نمو سنوي متوسط 4% في التسعينات ، وسوف يستلزم النمو الأسرع إجراء إصلاحات هيكلية لتمكين البلاد من تعزيز الاستثمار الخاص ، ومن الشروط المسبقة للاستثمار ما يلي :
- نظام قانوني وقضائي مستقر ،
- أسواق عمل أكثر مرونة ،
- تركيز أكبر على النمو المناصر للفقراء من خلال إزالة العقبات أمام تنمية الزراعة على المستوى الصغير ،
- استقرار الاقتصاد الكلي (مراكز مالية وخارجية مستدامة وتضخم منخفض).

لقد تم تسطير منهجية المشاركة في التسعينات ، وبالرغم من وجود أساليب عديدة منذ وقت طويل للتشاور مع الفقراء حول إعداد المشاريع؛ فإن تقييم الفقر من خلال المشاركة يعد مختلفاً، حيث أن النتائج التي يتوصل إليها يقصد منها الاستخدام في رسم السياسات الوطنية، وقد قامت عدة بلدان بتقييم الفقر عن طريق المشاركة بمساعدة البنك الدولي كما أجرت الوكالات والمؤسسات الأخرى عدداً مماثلاً من هذه التقييمات؛ منها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئات ثنائية ومنظمات غير حكومية، وبالتالي فتمكن المجتمعات الفقيرة من المشاركة في صياغة السياسات يمكّنها من :

(14)

□ أسباب القوة : أي لا تظل مجرد متلقية سلبية للعون والمساعدة ،

□ تدفق المعلومات في اتجاهين يعد مهماً في رسم السياسات الإستراتيجية ،

□ شفافية الواقع الاقتصادي وذلك بإتاحة المعلومات عن سياسات الحكومة وميزانياتها للجمهور ، وبالتالي الخضوع للمساءلة وتعزيز معرفة الناس بحقوقهم.

□ الحوار الواسع للسياسات الموجهة للتخفيف من الفقر قد يوسع من دائرة المطالبين بالإصلاح ، ويقوي إحساس البلد بملكية السياسات وازدياد احتمال تنفيذ السياسات.

رابعاً : تحديات تنفيذ استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء :

أخذت وثائق تخفيض استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء في اكتساب قوتها إذ انه في شهر مايو 2000 أصبحت " أوغندا " أول دولة تنتج وتنشر أول وثيقة " استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء " تبعتها "بوركينافاسو" في شهر يونيه وهناك عدد من الدول الأخرى (بنين - تنزانيا - غينيا - كينيا - مالي - موريطانيا - نيكاراغوا والهندوراس) في مرحلة متقدمة من صياغة وثائق استراتيجياتها، ولكن هذه الجهود أوضحت عدداً من التحديات: (15)

□ التعارض المسجل نتيجة جعل الدول تمتلك كامل زمام استراتيجياتها، والشرط القائل بأن يقوم الصندوق والبنك الدوليين بتقييم ما إذا كانت الاستراتيجية توفر أساساً كافياً للإقراض الميسر، والتخفيف من عبء الديون يعد أمراً بالغ الأهمية؛ ذلك أن المؤسسات الدولية عليها مسؤولية التأكد من الاستخدام الفعال لمواردها النادرة، وعليه

فالتزامها بتقديم أموال لاستراتيجية ما ترى من وجهة نظرها أن بها عيوب خطيرة لمجرد أنها " مملوكة " للبلد قد يتجاوز الإمكان " (16).

□ رغبة المجتمع الدولي القوية في التعجيل بتخفيف عبء الديون وفق "مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون"، والمحافظة على تدفق المساعدات الميسرة من صندوق النقد و البنك الدوليين مع التأكد من أن تلك المساعدات تستخدم بفعالية لمساندة استراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء الصادقة (مشاركة واسعة من المجتمع المدني في عملية الصياغة) ؛ إلا أن هناك عويصة تتمثل في أن تخفيف سريع للديون ومساعدات ميسرة يحملان معهما مخاطرة متزايدة نتيجة عدم استخدام الأموال المقدمة بشكل فعال، ومن ناحية أخرى فالامتناع لحين الحصول على تأكيدات قوية بالاستخدام الفعال ينطوي على مخاطر تأخير المساعدات ويضعف ملكية البلد للإستراتيجية

خامساً : المديونية وتحقيق التنمية

تراكمت لدى دول الجنوب نتيجة الاقتراضات المتعاقبة منذ العقود الفائتة مديونية أصبحت مثار اهتمام على المستوى الدولي هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أصبحت قيداً أو عائقاً في وجه التنمية ذلك أن هناك من يستدين أملاً في مساعدة تلك القروض على وضع البلد على طريق أسرع للتنمية، إلا إنه مع بلوغ معدلات الديون لمستويات شديدة الارتفاع أصبح من الواضح بالنسبة لعدد كبير من الدول أن سداد تلك الديون لن يحد فقط من الأداء الاقتصادي ولكنه سيكون مستحيلاً فعلاً. ولذلك واجهت الكثير من البلدان وخاصة في أمريكا اللاتينية أزمة مديونية قاسية في منتصف الثمانينيات؛ هذا الأمر فرض طرح مجموعة من التساؤلات: (17)

□ بعد أي مستوى يفسد الدين الخارجي الأداء الاقتصادي ؟

- ما أثر الدين على النمو الاقتصادي بالنسبة لبلد متخلف ؟
- هل أن أثر الدين الإضافي يرتبط بمستوى حجم الدين ؟
- ما القنوات التي يؤثر الدين من خلالها على النمو ؟
- ما الأثر الذي يمكن أن يحدثه تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على النمو؟

بناء على الدراسة التي قام بها " كاثرين باتيللو وآخرون " والتي تم فيها فحص تلك الأسئلة في نحو 100 بلد نام على امتداد فترة 30 عاماً وقد استبعدت من التحليلات البلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على صادرات النفط والبلدان التي يقل عدد سكانها عن 400000 والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال .

وبناء عليه أوضحت النظرية أن المستويات المعقولة من اقتراض البلدان النامية يرجح أن تعزز نموها الاقتصادي، إذ تتوافر للبلدان في مراحل التنمية المبكرة أرصدة قليلة من رأس المال ويرجح أن تتوافر بها فرص للاستثمارات ذات معدلات عائد أعلى كثيراً عما يتوافر في الاقتصاديات المتقدمة، وطالما كانت البلدان المتخلفة تستخدم تلك الأموال المقترضة في استثمارات إنتاجية، ولا تعاني من عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي أو من سياسات تشوه الحوافز الاقتصادية، أو من صدمات معاكسة ضخمة، فإن النمو لا بد أن يزداد ويسمح بسداد الديون في مواعيدها.

كما أن تفسير سبب انخفاض النمو نتيجة المستويات الضخمة من الديون المتراكمة؛ يأتي من نظريات "عبء الديون المفرطة" التي تقول أنه إذا كان بعض الاحتمال بأن يكون الدين في المستقبل أكبر من قدرة البلد على السداد، فإن التكاليف المتوقعة لخدمة الدين ستحبط الاستثمار المحلي والأجنبي ومن ثم تضر بالنمو، وسيخشى المستثمرون المحتملون من أنه كلما ازداد إنتاج البلد ازداد "ما يتقاضاه" الدائنون (خدمة الديون الخارجية)، ومن ثم يصبح المستثمرون أقل رغبة في تحمل تكلفة مرتفعة الآن انتظاراً لارتفاع الإنتاج في المستقبل، وهذه الحجة يصورها منحنى لافر Laffer للدين الذي يفترض أن حجم رصيد الديون الكبيرة يرتبط بانخفاض احتمالات سداد الديون، فعلى الانحدار المتجه إلى أعلى أو القسم "الجيد" من المنحنى ترتبط الزيادات في القيمة الاسمية للدين بازدياد توقع سداد الدين، بينما تقلل الزيادة في الدين من توقع سداد الدين على الانحدار المتجه إلى أسفل أو القسم "السيئ" من المنحنى .

وعلى الرغم من أن نماذج عبء الديون المفرطة لا تقوم صراحة بتحليل آثاره على النمو، إلا أن النتيجة الضمنية لذلك هي أن ضخامة حجم رصيد الدين تقلل جزئياً النمو عن طريق خفض الاستثمار، كما أن الحكومة ستكون أقل رغبة في تكبد نفقات مالية إذا ما اعتقدت أن منفعتها في المستقبل من ناحية زيادة الإنتاج ستعود جزئياً على الدائنين الأجانب .

وهكذا فإن بعض الاعتبارات تشير إلى أنه عند المستويات المعقولة من الدين يمكن توقع أن تؤدي زيادة الاقتراض لتحقيق أثر إيجابي على النمو ، ويؤكد آخرون أن الحجم الكبير من رصيد الديون المتراكمة قد يمثل عائقاً ،

أمام النمو ويشير كلا هذين الطرحين إلى أن الدين يُرجح أن تكون له آثار غير خطية على النمو.

ولما كانت ذروة منحنى *Laffer* للديون توضح النقطة التي يبدأ عندها ارتفاع حجم الدين في العمل كضريبة ترهق الاستثمار وإصلاح السياسات ونواحي النشاط الأخرى التي تتطلب إنفاقاً وتكلفة تصرف مقدماً مقابل الحصول على منافع في المستقبل، فقد تخص الذروة النقطة التي يبدأ عندها الدين في إحداث الأثر الحدي السلبي على النمو.

كما أن هناك علاقة بين الدين والنمو، عادةً ما تكون على شكل حرف "U" مقلوب فعندما تنفتح الدول أمام رأس المال الأجنبي وتبدأ في الاقتراض ، فمن المرجح أن يكون الأثر إيجابياً على النمو، ومع ازدياد نسبة الدين بعد الأثر الحدي السلبي كما ذكرنا آنفاً يتسبب الدين الإضافي في نهاية الأمر إلى تباطؤ النمو حتى وإن استمر المستوى الكلي للدين في الإسهام بشكل إيجابي في النمو، ومن ثمة يجب توقف الاستدانة عند مستوى تعظيم الدين للنمو لأنه بزيادة الاستدانة بعد تلك النقطة فإن الإسهام الشامل للديون يصبح سلبياً ويصبح البلد بالتالي في حال أسوأ مما كان عليه لو لم يستند⁽¹⁸⁾، والمشكلة التي تعرفها بعض دول الجنوب هو انتشار مصادر الفساد في إدارتها للمديونية وهو ما يسمى بالدين البغيض.

يُرجع أصل الدين البغيض إلى عام 1898 بعد الحرب الإسبانية الأمريكية، ففي خلال مفاوضات السلام طلبت الولايات المتحدة بأن لا ينبغي اعتبارها هي أو كوبا مسؤولة عن الديون التي أبرمها الحكام المستعمرون بدون موافقة شعب "كوبا"، والتي لم تستخدم لصالح البلد، وعلى الرغم من أن إسبانيا لم تقر أبداً بسلامة هذه الحجة فإن الولايات المتحدة فرضتها

بطريقة ضمنية وتحملت إسبانيا المسؤولية عن ديون كوبا بموجب معاهدة باريس للسلام، وبعد فترة وجيزة قام الخبراء القانونيين بصياغة مبدأ قانوني، ويقدم المبدأ القانوني عن الدين البغيض حجة تقضي أن الديون السيادية المبرمة دون موافقة الشعب ولا تعود عليه بفائدة تعتبر ديوناً بغيضة وينبغي عدم نقلها إلى الحكومة الخلف؛ خاصة إذا ما كان الدائنون على علم بهذه الحقائق مقدماً وقد برهنت نظم عديدة على أنها بغيضة من أمثلتها (19) .

- انستاسيو سوموزا (نيكاراغوا) تواتر أنه استولى على 100-500

مليون دولار

- فرديناد ماركوس (الفلبين) جمع ثروة تبلغ 10 مليار دولار .

- موبوتو سيسسي سيكو (الكونغو؛ زائير سابقاً) يعتقد أنه صادر 4

مليار دولار وحولها إلى حسابات شخصية ... الخ.

فالعمل وفق المبدأ المذكور أعلاه يعد هاماً ذلك أن التهديد بوضع قيود على الاقتراض قد يخلق حوافز لدى النظم للقيام بالإصلاح، كما أن الحكومات التي تريد الاحتفاظ بقدراتها على الاقتراض قد تقلل من عمليات النهب بل إن الذين يسعون ليصبحوا حكاما دكتاتوريين قد تثبط همهم في السعي للسلطة إذا لم يكن الاقتراض باسم الدولة أحد مغامر المنصب.

وبالتالي يبقى التساؤل ماثلاً؛ إلى أي مدى يمكن إنشاء مؤسسة مستقلة موضوعية يمكنها أن تقوّم مدى شرعية النظم الحاكمة وأن تعلن تبعاً لذلك أن أية ديون حكومية تبرمها النظم غير الشرعية تعتبر بغيضة، ومن ثم لا تعتبر التزاماً على عاتق الحكومات الخلف ؟

سادساً : المساعدات المالية وتحقيق التنمية:

قام برنامج الأمم المتحدة بتنظيم ورعاية مؤتمر في " مونيتري بالمكسيك " في شهر مارس 2002 جمع المسؤولين الحكوميين من جميع أنحاء العالم مع ممثلين من مؤسسات التمويل الدولية لبحث التحديات التي تفرضها زيادة التمويل المطلوب للتنمية.

إن عملية تقديم المعونات المالية تفرض تحديات على كل من الاقتصاد الكلي أو الجزئي للبلدان النامية وبخاصة إذا ما تم توزيع الأموال بشكل رئيسي على البلدان الأكثر فقراً في العالم .

إن تحويل أموال إلى بلد نام بمبالغ كبيرة بالنسبة إلى حجم اقتصادها قد يكون أمراً مثيراً للمشاكل⁽²⁰⁾، وقد وفرت الدراسات الحديثة الدليل على حدوث المرض الهولندي⁽²¹⁾، ففي فترة الحرب الباردة لم تتبع البلدان المانحة - وبالأخص البلدان الثنائية - قاعدة ربط تقديم المعونة للبلدان التي تساعد نفسها بالفعل عن طريق تطبيق سياسات لتعزيز النمو، فقد بددت المعونة التي ذهبت إلى بلدان ذات سياسات رديئة، رغم أنه كان يمكن أن تساعد على النمو، وعلى الحد من الفقر في بلدان ذات بيئات سياسية سليمة. ⁽²²⁾

تعتمد النظرية الاقتصادية في تشخيصها لآثار المعونة النقدية على كل من حجم تحويلات الموارد الخارجية بالنسبة لحجم الاقتصاديات المتلقية، وعلى مدى إنفاق تلك التحويلات على السلع والخدمات المحلية بدرجة أكبر من إنفاقها على الواردات، فإذا ما تم إنفاق المساعدات الإنمائية الرسمية بأكملها على الواردات فإن ميزان مدفوعات الدولة لن يتغير؛ إذ أن أي زيادة في الواردات سيتم تحويلها بالكامل عن طريق التدفقات الأجنبية الداخلة،

ومن ثم فإن تلك التدفقات الداخلة، لن يكون لها أي أثر مباشر على عرض النقود أو على إجمالي الطلب في البلد .

ولكن إذا ما تم إنفاق حصة كبيرة من التدفقات الأجنبية الداخلة على السلع غير الداخلة في التجارة، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية كما يؤدي تغيير واستبدال العملات الأجنبية بالنقد المحلي لشراء المنتجات المحلية إلى توسيع القاعدة النقدية، ويؤدي هذا التوسع بدوره إلى تغذية الزيادة في الطلب المحلي؛ الذي يتم الوفاء بجزء منه عن طريق التوسع في الاستيراد الذي يسهم في إضعاف الميزان التجاري، وفي نفس الوقت سيزداد أيضاً الطلب على السلع غير الداخلة في التجارة زيادة كبيرة ، ونظراً لأن تدهور الميزان التجاري سيكون أكبر مما يمكن تعويضه عن طريق التدفقات الأجنبية الداخلة، فإن ضغط الطلب على السلع غير الداخلة في التجارة مقترناً بالقيود على العرض سيؤدي إلى رفع أسعار كل تلك السلع، وكذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية. وفي بلد يأخذ بسعر الصرف الثابت فإن الضغط إلى أعلى الناشئ عن التوسع في عرض النقود على الطلب المحلي وعلى أسعار السلع غير الداخلة في التجارة قد يتسبب في ارتفاع قيمة العملة بالأسعار الحقيقية، مع ارتفاع الأسعار المحلية بينما يظل سعر الصرف الاسمي على حاله دون تغيير، وفي بلد يأخذ بسعر صرف مرن؛ فإن زيادة عرض النقد الأجنبي والذي لا يتم استيعابه بالكامل في شراء السلع والخدمات المستوردة يدفع بقيمة العملة المحلية إلى أعلى؛ مما يؤدي إلى ارتفاع في كل من سعر الصرف الاسمي والحقيقي، وتحدث معاناة الفقراء حيث تصبح السلع المنتجة من طرفهم أقل قدرة على المنافسة، وعليه فقد يكون للزيادة الكبيرة في المعونات النقدية تحديات على مستوى الاقتصاد الجزئي :

- التدفقات الكبيرة الداخلة قد تترك القدرة الإدارية للحكومات؛ مما يؤدي إلى الإسراف وعدم الكفاءة والفعالية في المشاريع والبرامج.
- يجب التأكد من أن المعونة لا تؤدي إلى تقليل الحوافز للتمكن من الأخذ بسياسات جيدة وإصلاح المؤسسات التي لا تتصف بالكفاءة.
- الاعتماد على المعونة قد يضعف المساءلة، وقد يعمل على الإبقاء على عناصر الفساد الإداري والتسييري. (23).

سابعاً : استنتاجات:

- على البلدان الفقيرة اعتماد وانتهاج سياسات مؤسّسة وواضحة، وقوية للاقتصاد الكلي تتوافق وإمكانيات البلد المستخدم لها؛ بحيث تتجاوز معدلات التضخم المرتفعة (مصداقية السياسات النقدية) وبالتالي إصلاح الهياكل المالية والنقدية وجعلها قادرة على القيام بتعبئة المدخرات، وضبط تخصيص الموارد؛ أي تجاوز العجز الميزاني لتحقيق نوعاً من المواءمة على مستوى التوازنات الخارجية؛ وهذا لا يتأتى إلا بتحسين الكفاءة الاقتصادية ووضع إطار قانوني فعال يخدم تنمية المجتمع .
- الاهتمام بالإنفاق على التعليم، وتوجيهه نحو تحقيق أهداف التنمية المسطرة ومضاعفة الجهود لاجتثاث ظاهرة الفساد الإداري السيئ على مختلف الأصعدة ؛ أي بناء القدرات والكفاءات، وتحقيق نظام تعليم وإدارة جيدين لتحقيق الإصلاح الاقتصادي وبالتالي إرساء قواعد نمو اقتصادي قابل للاستمرار.
- في إطار العون المالي الدولي، لا بد من القيام أولاً ببناء القدرات على الصعيد المحلي لاستيعاب التدفقات النقدية الإضافية وتوجيهها للأغراض الإنمائية؛ ذلك أن المعونة قد لا تكون دائماً إيجابية وقادرة

على تحقيق النمو والحد من الفقر، فتقديم المعونة لبلدان ذات سياسات رديئة يفقدها المعنى الاقتصادي .

□ في ما يتعلق بإنشاء المشاريع على مستوى البلد الفقير (المضيف) فلا بد من مراعاة عامل الربحية أساساً (الاقتصادية والاجتماعية)، وكذا توفير ضمانات للحد من الأضرار التي تلحق بالبيئة والمجتمعات المحلية لأدنى حد، وكفالة حماية حقوق الإنسان؛ أي الأخذ بعين الاعتبار قيمة الرأس المال البشري وكذا الطبيعي، لا سيما في المشاريع المشابهة للنفط والغاز والتعدين التي أثبتت بعض الدراسات أنها لا تعتبر في حد ذاتها مستديمة على المدى الطويل .

□ يجب أن لا يتم التوقف سياسياً على الحكم الديمقراطي بصفته شعاراً خالياً من أي معنى؛ ذلك أن الحكم الديمقراطي يمكن أن يكون ستاراً للحكم السيئ وبالتالي يلزم حينئذ التطلع والبحث عن الجدارة والكفاءة في إطار الديمقراطية، فالحكم الجيد والأمين يعد أهم المتطلبات اللازمة لتحقيق التنمية والإصلاح الاقتصادي.

● إن تيار العولمة في الاتجاه الذي يسير وفقه الآن ليس من الضروري أن تأخذه كل المجتمعات أمراً مسلماً به باعتباره الاتجاه الأوحده نحو المستقبل ، إذ أن التاريخ حافل بأمثلة المجتمعات المتقدمة والمتكاملة بدرجة عالية ، والتي تفككت تحت ظروف وضغوط وأحداث لم تكن متوقعة ففقدت بذلك قوة الدفع ، لتعود عقارب الساعة إلى الوراء ونجد ما حدث لأوروبا في عصر النهضة خير دليل.

□ يمكن للتجارة الإقليمية أن تحقق الكفاءة الاقتصادية ، وذلك بتفعيل الاتحادات والمجمعات الإقليمية لا سيما في إطار توافر مجموعة

نقاط مشتركة ومتشابهة من حيث القدرات والتقنيات والسياسات , ولذا فلإصلاح التجاري أهمية في تحقيق التنمية كما يجب تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار لكافة أنواع الرأس المال المحلي والأجنبي على السواء .

□ إن وضع البرامج البيئية يكون أكثر نجاحاً حين يتم تسطير وتنفيذ هذه البرامج مع المستفيدين، وليس من أجلهم إذ أن متابعة الإصلاح البيئي تتطلب رأياً عاماً يساند التغيير، وتحقيق هذه العملية يتطلب إدماج البيئة من البداية؛ أي استرشاد النمو الاقتصادي بالأسعار التي تتضمن القيم البيئية.

□ الاهتمام بالإنسان كمصدر للتنمية ومستفيد منها وهو محورها، فالموارد الطبيعية لها أهميتها، إلا أن الإنسان أكثر منها أهمية فيجب الاهتمام بالإنسان كمورد بشري تؤسس عليه عملية استدامة التنمية وبالتالي فالبناء المستديم للموارد البشرية يتحقق بالاستثمار في التعليم وتحسين وتحديد طرق تدريسه بناءً على الواقع والخصوصيات الذاتية.

□ محاولة تحديد مكامن الفقر والتخلف قبل الحديث عن استراتيجيات وسياسات التنمية والنمو، إذ القيام بهذه العملية يعد الخطوة الأولى للتعرف على الذات ومكامن الخل والضعف؛ ليتم بناء النموذج التنموي بشكل موضوعي وهادف يُعظّم مصالح ومنافع البلد وليس مصالح و مطامح الآخر، فعلى المجتمع المتخلف أن ينظم نفسه ويتوحد قبل أن يتوجه إلى طلب يد ومعونة الآخر.

- (1) بول كاشين وآخرون؛ سياسات الاقتصاد الكلي وخفض الفقر ، مجلة التمويل والتنمية ، يونيه 2001، ص: 46 .
- (2) سانجيف غوبتا وآخرون ؛ التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الدولية " مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر 2000 ، ص: 14 .
- (3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر 2000، ص: 04.
- (4) سانجيف وآخرون ، مرجع سابق ، ص: 15.
- (5) سانجيف وآخرون ، نفس المرجع ، ص: 16.
- (6) بن عبد الفتاح دحمان، قراءة في العولمة من خلال سياسات مؤسسات بريتون وودز، مجلة الحقيقة ، جامعة أدرار ، أكتوبر 2002 ، ص ص : 18 - 19
- (7) سانجيف جوبتا وآخرون؛ هل يحقق تسهيل تخفيض أعداد الفقراء وتحقيق النمو للتوقعات ، مجلة التمويل والتنمية ، يونيه 2002 ، ص : 17.
- (8) مسعود أحمد ، هيو برينكامب؛ مساندة تقليل الفقر في الدول النامية منخفضة الدخل - استجابة المجتمع الدولي ، مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر 2000 ، ص: 12 .
- (9) مسعود أحمد ، هيو برينكامب، نفس المرجع ، ص ص : 11 - 12 .
- (10) بريان أميس وآخرون؛ تقييم جهود خفض الفقر، مجلة التمويل والتنمية، يونيه 2002 ، ص: 09
- (11) صرح السيد " راميرو كافريو بوريونا " وزير التنمية المستدامة والتخطيط في " بوليفيا " على أن عملية الحوار كانت ناجحة للغاية إذ أنها سمحت للمجتمعات المحلية بالمشاركة وشرح مشكلاتها واحتياجاتها وأولوياتها.
- (12) صياغة وثائق استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء في بوليفيا ، مجلة التمويل والتنمية ، يونيه 2002 ، ص : 13 .
- (13) صياغة وثائق استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء في بوليفيا، نفس المرجع، ص: 14 .
- (14) كارولين م روب؛ كيف يكون للفقراء رأي في السياسات الحكومية، مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر 2000 ، ص: 25.
- (15) مسعود أحمد ، هيو برينكامب ، مرجع سابق ، ص: 13 .
- (16) محسن س ، خان وسونيل شارما؛ التوفيق بين الشرطة والملكية القطرية للبرامج ، مجلة التمويل والتنمية ، يونيه 2002 ، ص ص : 28 - 31 .

- (17) كاثرين باتيللو وآخرون؛ الدين الخارجي والنمو، مجلة التمويل والتنمية، يونيه 2002، ص: 32
- (18) كاثرين باتيللو وآخرون، مرجع سابق ، ص ص : 33 - 34 .
- (19) ما يكل كريمر وسيما جايا شندران؛ الدين البغيض، مجلة التمويل والتنمية، يونيه 2002، ص: 36 .
- (20) بيترس . هيللر، سانجيف جويتا؛ تحديات التوسع في المساعدات الإنمائية؛ مجلة التمويل والتنمية ، يونيه 2002 ، ص: 40 .
- (21) مصطلح يشير إلى النتائج الضارة التي تحدثها التدفقات الضخمة من النقد الأجنبي لبلد ما.
- (22) كرايج بيرنسايد ، ديفيد دولار؛ المعونة تحفز النمو - في ظل السياسات السليمة مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر 1997 ، ص 6
- (23) كرايج بيرنسايد ، ديفيد دولار ، مرجع سابق ، ص : 41 .